: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i40.581

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

" مشكلة انتشار ظاهرة المخدرات في العراق: أبعادها واستراتيجيات مكافحتها بعد عام 2014"

" The Problem of the Spread of Drugs in Iraq: Its Dimensions and Combat Strategies After 2014"

Asst. Lctr. Hiba abdul salam khattab
Tikrit University - College of Political Sciences
Researcher Hussein Turkan Anon

م.م هبه عبد السلام خطاب *
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية
الباحث حسين تركان عنون

Article info.

Article history:
- Received 30 Jun.2025
-Received in revised form 10 Jul.2025
-- Accepted 23 Aug. 2025
- Final Proofreading 18 Aug. 2025
- Available online:30. Sep. 2025

Keywords:
- Drugs.
- Iraq.
- laws.
- government institutions.

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Drugs have emerged as one of the most serious challenges facing Iraq after 2014, as a result of the political, security, economic, and social transformations the country has witnessed. Once known primarily as a transit route for drug trafficking, Iraq has gradually transformed into a consumer and producer of narcotics. Despite significant governmental efforts to enact legislation and tighten security controls, several factors such as corruption, poverty, unemployment, as well as economic, religious, and other causes continue to undermine the effectiveness of these measures. The consequences of drug proliferation have become increasingly evident, negatively affecting individuals and society alike, while also undermining national security by financing terrorist groups and disrupting the social fabric. Hence, there is an urgent need for a comprehensive strategy that integrates security, legal, and awareness dimensions to effectively address this phenomenon and mitigate its repercussions on the state and society.

* **Corresponding Author:** Hiba abdul salam khattab **,EMail:** hiba.a@tu.edu.iq **,Tel:**xxx**, Affiliation**: Tikrit University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 30 حزيران 2025
-الاستلام بعد التنقيح 10 تموز 2025
- التدقيق اللغوي 18 أب 2025
- القبول: 23 أب 2025
- النشر المباشر: 30 أيلول 2025

الكلمات المفتاحية :
- المخدرات
- العراق
- القوانين
- المؤسسات الحكومية

الخلاصـــة: تُعد المخدرات أحد أخطر التحديات التي برزت في العراق بعد عام 2014، نتيجة للتغيرات الأمنية والاقتصـــادية والاجتماعية التي شـــهدها البلد، فبعد أن كان العراق يُعرف ســـابقاً بوصفه ممراً لعبور المخدرات، تحول تدريجياً إلى دولة مستهلكة ومنتجة لها، وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في مجال سـن التشـريعات وتشـديد الرقابة الأمنية، فإن عوامل عدة مثل الفسـاد، الفقر، البطالة، فضـلاً عن الاسباب الاقتصـادية والدينية وغيرها، ما زالت تعرقل فاعلية هذه الجهود، ولقد أصـبحت الآثار المترتبة على انتشـار المخدرات واضـحة للعيان، إذ انعكسـت سـلباً على الفرد والمجتمع وأثرت في بنية الأمن القومي، من خلال مساهمتها في تمويل الجماعات الإرهابية وإحداث خلل في النسـيج الاجتماعي، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى اعتماد اسـتراتيجية شـاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية والقانونية والتوعوية، بما يضـــمن معالجة الظاهرة والحد من تداعياتها على الدولة والمجتمع.

المقدمة:

شـكلت المخدرات إحدى التحديات التي تواجه العراق في عصـرنا هذا، إذ أدت التحولات السـياسـية والأمنية التي أعقبت النظام السابق إلى اضطراب النظام الإداري والأمني، مما جعل البلاد عرضة لاستغلال الفجوات الأمنية لتمكين تجارة المخدرات من تهريبها الى داخل العراق، وازدادت معدلات تعاطي المخدرات وانتشـرت ظاهرة الإدمان بين فئات الشـباب، مما أثر سـلباً على النسـيج الاجتماعي والاقتصـادي والوطني، وبادرّت الحكومة العراقية بتطبيق سياسـات وإجراءات مكافحة تعاطي المخدرات، و سنّت تشـريعات صـارمة مثل قانون مكافحة المخدرات رقم (50) لسـنة 2017، وتفعيل الآليات الأمنية والرقابية على الحدود و إطلاق برامج علاج وتأهيل للمدمنين، فضـــلاً عن حملات توعية مجتمعية تهدف إلى تثقيف المواطنين بخطورة هذه الظاهرة وآثارها المدمرة على الصـــحة العامة والأمن القومي، ورغم هذه الجهود الكبيرة، تواجه الدولة تحديات منها ضـعف البنية المؤسـسـية وانتشـار الفسـاد في الأجهزة الأمنية، والضـغوط الاقتصـادية والاجتماعية التي تُغذي ظاهرة الإدمان، وهذا الواقع يستدعي تطوير استراتيجيات متكاملة تتضـمن تنسيقاً بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضـمان تحقيق نتائج فعالة تسـاهم في تقليص انتشـار المخدرات والحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني.

أهمية البحث: تكمن اهمية هذا البحث في ان ظاهرة المخدرات في العراق لها ابعاد بالغة الأهمية تتعلق بالأمن القومي للعراق، والصحة العامة، والاستقرار الاجتماعي.

إشكالية البحث: لخطورة المخدرات واثارها على المجتمع يترتب عليها سؤال محوري وهو هل اسهمت القوانين والتشـــريعات العراقية في الحد من انتشـــار ظاهرة المخدرات في العراق، ومن هنا تنطلق عدة اســـئلة فرعية يحاول البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

1. ماهي الاسباب الرئيسية التي ادت الى انتشار ظاهرة المخدرات؟
2. ماهي اثار انتشار المخدرات في العراق؟
3. مدى فعالية السياسيات الحكومية في مواجهة هذه الظاهرة؟

فرضية البحث: عدم الاستقرار الامني للبلد كان سبباً رئيسياً في دخول المخدرات للعراق بشكل كبير، فضـلاً عن العوامل الاقتصـــادية والاجتماعية والدينية التي لها دور في انتشـــارها وان الســـياســـات الحكومية لها دور بارز في الحد من هذه الظاهرة .

مناهج البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراســـة الظاهرة وأبعادها، و مراجعة القوانين والتشـــريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات.

حدود البحث: يقسم حدود البحث الى:

الحد الزمني: تبدأ المدة الزمنية للبحث من عام 2014 ولغاية عام 2024.

الحد المكاني: يركز البحث جغرافياً على العراق.

هيكلية البحث: تَّم تقســـيم البحث إلى مبحثين ومقدمة وخاتمة.يتناول المبحث الأول **انتشـــار ظاهرة المخدرات في العراق: الاسباب والاثار**, وتَّم تقسيمه على مطلبين, خصص المطلب الأول لدراسة اسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العراق، وتناول المطلب الثاني الاثار المترتبة على انتشار ظاهرة المخدرات في العراق.

وتناول المبحث الثاني **طبيعة الســياســات العراقية في مواجهة ظاهرة المخدرات**, وتَّم تقسـيمه إلى مطلبين, يناقش المطلب الأول القوانين والتشـريعات العراقية، ويعرض المطلب الثاني الهيئات والمؤسـسـات المختصـة لمكافحة المخدرات في العراق.

المبحث الاول

انتشار ظاهرة المخدرات في العراق: الاسباب والاثار

بعد عام 2003 شـهد العراق تغيرات جذرية في المشـهد الأمني والسـياسـي والاجتماعي، مما واجه عدة تحديات كانت السبب في انتشار ظاهرة المخدرات التي تعد جريمة يحاسب عليها القانون، فالظاهرة ليست هي مشكلة صـحية فحسـب، بل أصـبحت أزمة اجتماعية، فقد أسـهمت الاضـطرابات الأمنية وضـعف الرقابة في تسهيل تدفق المواد المخدرة، فيما أدت التحديات الاقتصادية والتحولات الثقافية إلى خلق بيئة ملائمة لانتشارها بين مختلف شرائح المجتمع، وقد تسببت هذه الظاهرة في أضرار بالغة على الشعب العراقي، وكان العراق قبل عام 2003 فقط ممر لتجارة المخدرات، أي ان الظاهرة هي ظاهرة حديثة على المجتمع ومما استدعى تكاتف الجهود الحكومية لمواجهتها والحد من تأثيراتها.

المطلب الأول: أسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العراق

بعد عام 2003 شهدت الساحة العراقية تحديات جديدة أسهمت بشكل كبير في انتشار ظاهرة المخدرات، وأهم الاسباب هي:

أولاً: الأسباب الامنية والسياسية: لعبت الاسباب الامنية دوراً رئيسياً في انتشار المخدرات في العراق بعد عام 2003 وهي :

1. عدم الاستقرار الامني بعد عام 2003: بسبب عدم الاستقرار الامني الذي استغلته الجماعات والمليشيات الارهابية في تهريب المخدرات اصـبح العراق مسـتهلك لها, أذ أن الارهاب كان يهدد المنظومة الامنية للعراق, وشـهد العراق علميات ارهابية كثيرة حدثت في مختلف مناطق العراق وبمختلف الاشـكال مثل القتل والخطف والتعذيب والتهجير والاغتصاب ولاسيما بين عامي 2006 – 2008 وكذلك بعد عام 2014 , وأصبح العراق في مقدمة الدول المتعاطية والمتاجرة بالمخدرات، و حسـب التقارير الصـادرة عن معهد الاقتصـاد والسـلام في اسـتراليا احتل العراق المركز الاول كأكثر الدول تعرضـاً للهجمات الارهابية، لذا ان عدم الاسـتقرار وضـعف

الاجهزة الامنية الذي اســـتغلته الجماعات الارهابية في تهريب ودخول المخدرات الى العراق أدى الى تعاطي المخدرات بنسبة كبيرة [1].

ت	السنة	مرتبة العراق ضمن الدول
.1	2013	1
.2	2014	1
.3	2015	1
.4	2016	1
.5	2017	1
.6	2018	2
.7	2019	2
.8	2020	2

جدول (1) يبين تســـلســـل العراق ضـــمن الدول الاكثر تعرض للإرهاب من إعداد الباحث اعتماداً على المصـــدر: ورقاء محمد رحيم, "الاســـتراتيجيات الحكومية لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق", **مجلة اكليل للدراسات الانسانية**, العدد2 (بغداد :2024) , ص1512.

2. الفساد في بعض الاجهزة الامنية: ان (الرشوة والمحسوبية) سبب في دخول المخدرات الى العراق، اذ ان فساد بعض الاجهزة التي تعمل على المنافذ الحدودية والمؤسسات الأمنية وضعف الرقابة الفعلية للحدود كانت سبب رئيسي في تهريب المخدرات وانتشارها في العراق [2] .

ثانياً: الأسـباب الاقتصـادية: بما أن جريمة تعاطي المخدرات هي ظاهرة اجتماعية، فإن للعوامل الاقتصـادية أثر في دفع الأفراد لارتكاب هذه الجريمة لأن الحالة الاقتصـادية تؤثر إيجاباً وسـلباً في توجيه سـلوك الأفراد

1. ورقاء محمد رحيم, "الاستراتيجيات الحكومية لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق", **مجلة اكليل للدراسات الانسانية**, العدد2 (بغداد :2024) , ص1512.
2. المصدر نفسه.

داخل كل مجتمع، وعليه يمكن تحديد الأسباب الاقتصادية التي تدفع الفرد العراقي لارتكاب جريمة تعاطي المخدرات وهي:

1. البطالة والفقر: في السنوات الأخيرة انتشرت المخدرات بشكل واسع في العراق وتبين ذلك من خلال ما اعلنت عنه المصادر الرسمية كوزارة الصحة و وسائل الاعلام والاجهزة الامنية واشارت عن أرقام مخيفة بالنسبة إلى الأعداد المتعاطية للمخدرات ووصلت حوالي الى (٤٠% – 50%) من الشباب غير المتعلمين او الطلاب الذين اعمارهم بين (15–35) سنة, وهم من الاسر التي مستواها المعيشي متدني[1].

ان ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب تؤدي إلى شعورهم بالإحباط واليأس وندفعهم لتعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع، وان الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانخفاض مستوى المعاشي سبب في زيادة الضغوط النفسية على الفرد، و الفقر يحد من فرص الحصول على سبل العيش المشروعة، مما يدفع البعض الى تجارة المخدرات كوسيلة للحصول على المال, ولاسيما بعد ان زادت معدلات الفقر في العراق بعد عام 2006 بسبب الازمات الاقتصادية [2].

2. الوضع الاقتصادي الجيد: ان الوضع الاقتصادي الجيد للأفراد وحصولهم على مصادر عيش جيدة قد تدفعهم لتعاطي المخدرات وذلك بسبب توفر السيولة النقدية لديهم لشرائهم المواد المخدرة ذات الاثمان العالية[3].

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية: توجد اسباب اجتماعية لانتشار ظاهرة المخدرات في العراق وأهمها:

1. التفكك الاسري: ان وجود الخلافات العائلية والتفكك الاسري, وعدم وعي الاسرة بخطورة تعاطي المخدرات, وتقصير الاسرة في التحذير منها, او القصور في تربية الابناء الذي يسبب انحراف الابناء نحو تعاطي المخدرات، اذ ان الأسرة هي الحصن الأول للفرد لمواجهة السلوكيات الخاطئة وعندما تضعف الروابط الأسرية وتسود الخلافات يصبح الفرد أكثر عرضة في تعاطي المخدرات وان أكثر المتعاطين منهم ينتمون إلى أسر

1. محمد سيف رمضان، "الجريمة الاقتصادية العابرة للحدود وتداعياتها على العراق: تجاره المخدرات انموذجا"، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، العدد الخاص (بغداد: 2024)، ص98.

2. ورقاء محمد رحيم, مصدر سبق ذكره، ص1514.

3. اسماعيل نعمة عبود و محمد حسون عبيد، "اسباب واثار جريمة تعاطي المخدرات"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 4 (بابل: 2016)، ص7.

مفككة أو يعانون من مشـاكل أسـرية كالعنف الأسـري او الطلاق أو الإهمال العاطفي لذا هذه الظروف هي التي تدفع الأبناء إلى ادمان المخدرات للخلاص من واقعهم المرير[1] .

2. الضغوط النفسية: عانى العراقيين الكثير من الضـغوط النفسية نتيجة الحروب والعنف، مما يجعلهم أكثر عرضة لإدمان المخدرات للهروب من هذه الضغوط والتخفيف من حدتها[2] .

3. اصـدقاء السـوء: اوضـحت العديد من الدراسـات ان المراهقين يتأثرون بأصـدقائهم مما يدفع العديد من الشباب لإدمان المخدرات عن طريق اصدقاء السوء[3] .

رابعاً: الأسـباب الاعلامية: تقوم وسـائل الاعلام بطريقة غير مباشـرة في الترويج للمخدرات بين الشـباب، أذ ساهمت في نشر صور مضللة للحقائق والمعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات, مما يساعد في تشتيت ذهن المشـاهد وعدم وضـوح الحقيقة لديه من خلال فلم سـينمائي او مسـلسـل تلفزيوني يعرض المخدرات كوسـيلة للاسـتثارة الجنسـية او الحل الامثل للتخلص من الضـغوط النفسـية او ان يقوم برنامج اعلامي يحتوي على معلومات غير كافية او ناقصـة عن المخدرات مما يعطي انطباعاً خاطئاً او غير صـحيح للمشـاهد عن سوء استعمال المخدرات[4].

خامسـاً: الأسـباب الدينية: ظاهرة المخدرات من المشـكلات الخطيرة التي يعاني منها المجتمع العراقي والتي تهدد اسـتقراره وأمنه، وبرزت أدوار جديدة لبعض العوامل الدينية في انتشـار هذه الظاهرة ويسـتوجب علينا تطرق لها وهي:

1. ضـعف الوازع الديني والاخلاقي: من الاسـباب التي سـاهمت في انتشـار ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق هي قلة الالتزام الديني والاخلاقي الذي يشكل حصن منيع ضد الانحراف والسلوكيات الخاطئة، فالأفراد الملتزمين بقيم الدين الاسـلامي الحنيف نجدهم بعيدين عن تعاطي المواد المخدرة لأنه يتعارض مع القيم

---

1. جميل حامد عطية, "ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق العوامل والتأثيرات"، **مجلة نسق**، العدد3 (بغداد:2024)، ص79.
2. جميل حامد عطية, مصدر سبق ذكره، ص 79-80.
3. Steven A. Branstetter and Sabina Low and Wyndol Furman, National Institutes of Health, "The Influence of Parents and Friends on Adolescent Substance Use: A Multidimensional Approach", 2011 April, in:
https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3132133/ , (28/2/2025).
4. ورقاء محمد رحيم, مصدر سبق ذكره، ص1516.

الاســـلامية ويتمســـكون بالقيم الاخلاقية على عكس أولئك الذين افتقروا الى هذه التربية، فالتربية الدينية والاخلاقية تغرس في النفس حب الله وخشـــيته, وتعزز لديهم الالتزام بأوامر الدين وتجنب نواهيه, ممات أكثر حصانة ضد المخدرات [1].

2. الفهم الخاطئ للدين: بعض المراهقين يقعون في فخ الفهم الخاطئ لتعاليم الدين، إذ يكونون أكثر انقياداً إلى من يدفعهم ويستهويهم باسم الدين إلى سلوك معين يتضمن خروج على قواعد الدين الاسلامي والمجتمع، لذا ان الفهم الخاطئ لتعاليم ديننا الحنيف هو احد اسباب اتجاه البعض الى تعاطي المخدرات[2].

المطلب الثاني: الاثار المترتبة على أنتشار ظاهرة المخدرات في العراق

كل ظاهرة ولها اثار على الفرد والمجتمع سـواء كانت ظاهرة ايجابية ام سـلبية، وان ظاهرة المخدرات لها العديد من الاثار السلبية في جوانب متعددة من حياة الفرد العراقي ومن أبرز تلك الاثار هي:

اولاً: الاثار الصحية: تسبب المخدرات أضراراً بالغة على الصحة الجسدية والعقلية للمتعاطين وتشمل الآثار الجسدية: تلف الكبد والكلى والقلب والجهاز التنفسي، أما الاثار العقلية، فهي الاضطرابات النفسية والذهان، والإدمان، والانتحار [3].

ثانياً: الاثار الاجتماعية: تســبب المخدرات تفكك الأســرة والمجتمع ويصــبح المتعاطون منعزلين اجتماعياً ويفقدون اهتمامهم بالأنشطة الاجتماعية ومسؤولياتهم العائلية [4].

1. اسماعيل نعمة عبود و محمد حسون عبيد، مصدر سبق ذكره، ص6.

2. حمدي احمد عمر علي، "تعاطى وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية المســتدامة: دراســة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج"، **مجلة كلية الاداب**، العدد 55(قنا:2022)، ص522.

3. حسين عبدالله علي، **ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني** (بغداد: مركز البحوث للدراسات والنشر، 2022)، ص72.

4. اسامة حسن هويدي و مرتضى قاسم حسن، " المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع: دراسة قانونية واجتماعية"، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، العدد الخاص (بغداد:2024)، ص110.

ثالثاً: الاثار الاقتصادية: تشكل المخدرات عبئاً اقتصادياً كبيراً على العراق وينفق الأفراد والأسرة مبالغ طائلة على المخدرات، مما يؤدي إلى الفقر والإفلاس، وضعف الاقتصاد الوطني للدولة وكما تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الاجنبية لان الاموال تذهب الى خارج العراق[1].

رابعاً: الاثار الأمنية: ترتبط تجارة المخدرات ارتباط وثيق بالجماعات الإجرامية المنظمة والإرهاب وتؤدي تجارة المخدرات إلى زيادة معدلات العنف والجريمة المنظمة، مما يهدد الأمن والاستقرار في العراق وكما تسهل المخدرات تجنيد الإرهابيين وتوفر لهم التمويل[2].

خامساً: الاثار التعليمية: يؤثر ادمان المخدرات سلباً على التحصيل الدراسي للطلبة المتعاطين اذ يواجهون صعوبات في التركيز والانتباه والتذكر وكما قد يؤدي تعاطي المخدرات إلى التسرب من المدرسة[3] .

سادساً: الاثار البيئية: ان لزراعة المخدرات في العراق اضرار بيئية خطيرة اهمها:

1. ازالة الغطاء النباتي وتدهور التربة وبالتالي صعوبة زراعتها وكما تسبب في تغير المناخ وزيادة التصحر في العراق[4].

2. ان لزراعة المخدرات تحتاج الى كميات كبيرة من المياه ويتم اللجوء الى استخدام المياه الجوفية مما يسبب بزيادة ملوحة التربة[5].

---

1 . سميرة حسن عطية، "دور المراكز البحثية في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات وتأثيرها على المجتمع العراقي (المراكز البحثية، المخدرات، تأثير، المجتمع العراقي)"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**, العدد 43 (بغداد: 2013)، ص214.

2. تقى إياد خليل ابراهيم القيسي، " الاستراتيجية الوقائية لمكافحة المخدرات دراسة نظرية"، **مجلة الجامعة العراقية**، العدد 2(بغداد:2023)، ص461.

3 .Rainer Thomasius and Kerstin Paschke and Nicolas Arnaud, " Substance-Use Disorders in Children and Adolescents", *German Center for Addiction Research in Childhood and Adolescence*, 2022, P442.

4. احمد جاسم الياسري و ابراهيم جاسم الياسري، **التلوث البيئي في العراق بعد عام 2003: التحديات وسبل المعالجة**، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، 2021/8/8، في:

https://2u.pw/iQVfrAn1, (2025/2/3).

5. Pooja Shrivastava and Rajesh Kumar," Soil salinity: A serious environmental issue and plant growth promoting bacteria as one of the tools for its alleviation Soil salinity: A serious environmental issue and plant growth promoting bacteria as one of the tools for its alleviation", *Saudi Journal of Biological Sciences*, 9 December 2014, P124.

3. احد اثارها السلبية هي التلوث الكيميائي من خلال استخدام المبيدات الحشرية والاسمدة الكيميائية بكثرة في زراعة المخدرات[1].

1. حمدي احمد عمر علي، مصدر سبق ذكره، ص542.

المبحث الثاني

طبيعة السياسات العراقية في مواجهة ظاهرة المخدرات

شهد العراق في السنوات الأخيرة انتشار كبير لظاهرة المخدرات، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية لتبني سياسات تتسم بتنوعها وشدتها في بعض الجوانب، حيث ركزت على الجانب الأمني من خلال شن حملات ميدانية لملاحقة شبكات التهريب والترويج، إلى جانب سن قوانين صارمة تصل عقوباتها إلى الإعدام بحق تجار المخدرات، فضلاً عن محاولاتها في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة التهريب العابر للحدود، وتختلف طبيعة السياسات العراقية في مكافحة المخدرات عن غيرها من الدول بسبب الظروف التي تمر بها البلاد، والتي تؤثر فيها العوامل الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل التعامل مع هذه الظاهرة تحدياً متعدد الأبعاد، و أن العراق كان يُعرف تاريخياً كدولة ممر للمخدرات القادمة من دول الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك، إلا أن الأوضاع الأمنية غير المستقرة منذ عام 2003، إلى جانب التغيرات الاخرى، أسهمت في تحوله من مجرد معبر إلى بيئة استهلاكية للمخدرات ومتأثرة بشكل مباشر بانتشار المواد المخدرة بين فئات مختلفة من المجتمع، خصوصاً الشباب، لذا لجأت السياسات الحكومية الى تطوير استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الأمنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية .

المطلب الأول: القوانين والتشريعات العراقية

تعد المخدرات جريمة يحاسب عليها القانون لآثارها الخطيرة على المجتمع العراقي وتهديدها للأمن القومي، وفي ظل تزايد معدلات تعاطي وتجارة المخدرات قامت الحكومة العراقية بسن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة ومن تداعياتها السلبية على الفرد والمجتمع العراقي، وهي:

أولاً: قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق رقم 18 لسنة 2008: شرع مجلس النواب العراقي هذا القانون لضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها واعطى تخويل لوزارة الدفاع والداخلية والأمن الوطني والهيئة العامة للكمارك صلاحية الضبط وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى محكمة الكمركية[1].

1. قادر احمد عبد، "موقف المشرع العراقي من جريمة الاتجار بالمخدرات والمواد المؤثرة على العقل (دراسة مقارنة)"، **مجلة المنصور**، العدد الخاص (بغداد: 2012)، ص267.

وأصدر المشرع العراقي قانوناً لمكافحة عمليات غسيل الأموال رقم 93 سنة 2004 واشار الى أن جرائم الإتجار بالمخدرات تعد من أخطر الجرائم التي تدر أموالا غير مشروعة التي تكون جزءاً من غسل الأموال أو اشتراك فيها[1].

ثانياً: قانون رقم (50) لسنة 2017: بعد انتشار ظاهرة المخدرات في العراق لاسيما بعد عام 2003 شرعت السلطة التشريعية العراقية قانون خاص بمكافحة المخدرات وهو قانون رقم (50) لسنة 2017، اذ نصت المادة (٢٧) على: " يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد كل من ارتكب أحد الأفعال أولاً: استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية، بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثانياً: انتج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية لقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثالثاً: زرع نباتاً ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استورد أو جلب أو صدر نبات من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها، بقصد المتاجرة بها أو المتاجرة ببذورها في غير الاحوال التي أجازها القانون" [2].

اما المادة (28) فقد نصت على :"على أنَّه يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت، وبغرامة لا تقل عن (10000000) عشرة ملايين دينار، ولا تزيد على (3000000) ثلاثين مليون دينار، كل من ارتكب الأفعال الآتية: (أولاً: حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو تملك مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيمياوية مدرجة ضمن جدول رقم (1) من هذا القانون أو نباتا من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلمها أو تسلمها أو نقلها او تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأي صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك بقصد الاتجار فيها بأي صورة، وذلك في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثانياً: قدم للتعاطي مواد مخدرة أو مؤثرة عقلياً أو أسهم أو شجع على تعاطيها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثالثاً: أجيز له حيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو مدرجة ضمن الجداول رقم (1 ،2 ،3)، لاستعمالها في غرض معين، وتصرف فيها خلافاً لذلك الغرض. رابعاً: أدار او أعد أو هيَأ مكاناً لتعاطي المخدرات والمؤثرات

1. المصدر نفسه.

2. مسلم طاهر حسون الحسيني، **مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي**، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2024/1/2، في:

https://2u.pw/if1VH6Km ، (2025/2/10) .

العقلية. خامســـاَ: اغوى حدثا أو شـــجَّع زوجه وأحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة على تعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية. سادسًا: يعاقب بالحبس الشديد وبالغرامة لا تقل عن (5000000) خمسة ملايين، ولا تزيد عن (10000000) عشرة ملايين دينار، كل من: 1- حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو تملك مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية مدرجة ضمن الجداول رقم (2،3،4،5) من هذا القانون، أو سلمها أو تسلمها أو نقلها أو تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأي صفة كانت، أو توسط في شيء من ذلك يقضي الاتجار فيها بأي صورة، وذلك في غير الأحوال التي اجازها هذا القانون) [1].

كما نصت المادة (33) إلى الجزاءات الآتية: "أولاً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (6) ستة أشهر ولا تزيد على (2) ســـنتين، وبغرامة لا تقل عن (3000000) ثلاثة ملايين دينار ولا تزيد على (5000000) خمســـة ملايين دينار، كل من: أ- ســـمح للغير بتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية في أي مكان عائد له ولو كان بدون مقابل. ب- ضبط في أي مكان أعد أو هيأ لتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية وكان يجري تعاطيها مع علمه بذلك ولا يســري حكم هذه الفقرة على الزوج أو الزوجة أو أصـــول أو فروع من أعد أو هيأ المكان المذكور أو من يسكنه. ثانيا: أ- يعاقب بغرامة لا تقل عن (2000000) مليوني دينار ولا تزيد على (5000000) خمســـة ملايين دينار، كل من حاز أو أحرز مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بكميات تزيد على الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن أو تقل عنها بشـــرط أن لا تزيد الفروق على ما يأتي: 1- (10%) عشرة من المئة من الكميات التي لا تزيد على غرام واحد. 2- (5%) خمسة من المئة من الكميات التي تزيد على غرام واحد وحتى (25) غرام بشـرط عدم زيادة مقدار السـماح على (25) ملي غرام. 3- (2%) اثنان من المئة من الكميات التي تزيد على (25) غرام. 4- (5%) خمسة من المئة من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الســـائلة أيا كان مقدارها. ب- تكون العقوبة في حالة العود الحبس وغرامة لا تقل عن (5000000) خمســـة ملايين دينار ولا تزيد عن (10000000) ملايين دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. ثالثاً: يعاقب بالعقوبة المنصـــوص عليها في الفقرة (أ) من البند (ثانياً) من هذه المادة كل من علم بوجود النباتات المخدرة المنصوص عليها في هذا القانون مزروعة في مكان ما لأغراض غير مشروعة ولم يبادر إلى الإخبار عنها"، وأكدت المادة (37) على: " حالات الاعفاء من العقاب والاعذار المخففة، وكالآتي: أولاً- يعفى من العقوبات

1. مسلم طاهر حسون الحسيني، مصدر سبق ذكره.

المنصوص عليها في هذا القانون، كل من بادر من الجناة بإخبار السلطات العامة عن الجريمة قبل ارتكابها، وقبل قيام تلك السلطات بالبحث والاستقصاء عن مرتكبيها وعلم بالفاعلين الآخرين، أمّا إذا حصل الإخبار بعد قيام السلطات بذلك، فلا يعفى من العقوبة إلا إذا كان الإخبار قد سهل القبض على أولئك الجناة. ثانياً– يعد عذرًا مخففاً للمشمولين بأحكام هذا القانون، كل إخبار إلى السلطات العامة عن الجريمة أثناء التحقيق أو المحاكمة، إذا ادعى الإخبار إلى ضبط الجناة، أو إلى الكشف عن أشخاص اشتركوا بالجريمة، ولهم علاقة بعصابات إجرامية محلية أو دولية" [1].

وهناك مواد اخرى من القانون نفسه نصت بأنه يجب على المحاكم، عند الحكم في القضايا المتعلقة بالمخدرات، أن تقوم بتوجيه المدمنين إلى مراكز العلاج والتأهيل التي تحددها السلطات المختصة، بدلاً من الحكم عليهم بعقوبات السجن في حال كان الشخص المدان مدمناً ويحتاج إلى علاج، وكما يتم إخضاع المدمنين إلى برامج تأهيل بهدف علاجهم ومساعدتهم على التوقف عن تعاطي المخدرات وفي حالة نجاح المدمن في العلاج والتأهيل، يمكن أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في تخفيف العقوبة والهدف هو توفير الدعم الطبي والنفسي للمدمنين وإعطائهم فرصة للتعافي بدلاً من معاقبتهم بالحبس فقط [2].

المطلب الثاني: الهيئات والمؤسسات المختصة لمكافحة المخدرات في العراق

في العراق، توجد مجموعة من الهيئات والمؤسسات المختصة بمكافحة المخدرات، وهي تعمل بشكل تكاملي لمواجهة تحديات انتشار المخدرات وتعاطيها بين أفراد المجتمع وهذه المؤسسات تتعاون مع السلطات الحكومية من أجل تقليل تأثير هذه الآفة على المجتمع والحد من تهريب وتجارة المخدرات، وهي:

اولاً: الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية: هي جهة حكومية ذات أهمية بالغة في مكافحة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية وهدفها وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للحد من انتشار هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على المجتمع العراقي، كما انها بمثابة القيادة الوطنية في مكافحة هذه الظاهرة، وعملها هو تنفيذ برامج مكافحة المخدرات على المستوى الوطني، من اجل حماية المجتمع العراقي من الآثار المدمرة للمخدرات والمؤثرات العقلية، تأسست في وزارة الصحة وتتألف الهيئة من: "(أ. وزير الصحة رئيساً، ب. وكيل وزارة الداخلية نائباً للرئيس، جـ. مدير عام دائرة الامور الفنية في وزارة الصحة عضواً، د. المستشار

1. مسلم طاهر حسون الحسيني، مصدر سبق ذكره.
2. المصدر نفسه.

الوطني للصحة النفسية عضواً)، هـــ. ممثل عن كل من الجهات التالية من ذوي الخبرة والاختصاص في شــؤون المخدرات لا تقل درجته عن مدير عام عضــواً : (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة العدل ، وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك، وزارة العمل والشـــؤون الاجتماعية، وزارة الزراعة، جهاز المخابرات الوطني العراقي، شرطة الكمارك، المديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية، جهاز الأمن الوطني)، ومدير البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة مدير عام دائرة الطب العدلي عضواً ، ح. نقابة الصـــيادلة عضـــواً، . ط ممثل عن الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في اقليم كوردســـتان عضواً"،اما المهام الرئيس لها هي[1]:

1. تعزيز التنســـيق بين الوزارات والجهات المختصـــة في شـــؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، والتعاون مع الجهات الرسمية العربية والدولية لضمان تبادل المعلومات والخبرات في مكافحة هذه الظاهرة.
2. وضـع السـياسـة العامة لتنظيم جميع الأنشـطة المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسـلائف الكيميائية، بما يشـمل اسـتيرادها وتصـديرها ونقلها وإنتاجها وتصـنيعها وتحضـيرها وتحليلها وزراعتها وتملكها وحيازتها وإحرازها والاتجار بها وشرائها وبيعها وتسليمها وتسلّمها، فضـلاً عن وصفها طبياً وصرفها صيدلانياً وإدخالها بأي وسـيلة أو التوسـط في أي من هذه العمليات، وذلك للأغراض الطبية أو العلمية أو الصـناعية، على أن يكون ذلك بموجب ترخيص يصدره وزير الصحة وفي إطار السياسة العامة للدولة.
3. إعداد الاسـتراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشـروع بالمخدرات وسـوء اسـتعمال المؤثرات العقلية والســـلائف الكيميائية، مع تطوير خطط وبرامج تنفيذية تُطبق في جميع المحافظات والأقاليم غير المنتظمة إدارياً من خلال لجان محلية متخصصة.
4. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات وسـوء اسـتعمال المؤثرات العقلية، بالاعتماد على مناهج علمية وإصلاحية وعلاجية تهدف إلى إعادة تأهيل المدمنين ودمجهم في المجتمع.
5. تنظيم الاستيراد والإنتاج من خلال وضع ضوابط دقيقة لتحديد الكميات المسموح بها سنوياً من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية لأغراض البحث العلمي والاستخدام الطبي، مع ضمان مراقبة عمليات الاستيراد والتصدير والنقل والإنتاج والزراعة.

1. "صحيفة الوقائع العراقية"، وزارة العدل العراقية،2017، ص4-6.

6. التوعية والاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات وتنظيم فعاليات سـنوية في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات لتعزيز التوعية المجتمعية حول مخاطر التعاطي والاتجار غير المشـروع، ونشـر ثقافة الوقاية بين مختلف فئات المجتمع.

7. تشـجيع البحث العلمي ودعم وتشـجيع الدراسـات والأبحاث العلمية المتعلقة بمكافحة المخدرات وسـوء استخدامها، وإقامة مسابقة سنوية تمنح الفائزين مكافآت مالية وجوائز تقديرية لتحفيز الابتكار في هذا المجال.

8. تطوير المؤسـسـات العلاجية وكذلك اقتراح إنشـاء وتطوير المراكز الصـحية المتخصـصـة في معالجة المدمنين، مع ضـمان تزويدها بالملاكات الطبية المؤهلة والتجهيزات والمعدات اللازمة لضـمان تقديم خدمات علاجية وتأهيلية فعالة.

ثانياً: المديرية العامة لشـؤون المخدرات والمؤثرات العقلية: هي جهة حكومية تابعة لوزارة الداخلية، وتلعب دوراً محورياً في مكافحة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، وكما تركز المديرية على الجانب الأمني في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة، وتتعاون بشـكل وثيق مع الهيئة الوطنية العليا لشـؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التي تركز على الجانب الاسـتراتيجي والوقائي، وحققت المديرية تقدماً في تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية المختصـة بشـؤون المخدرات، بهدف التعرف على شـبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، كما عززت تعاونها مع المكتب العربي لشـؤون المخدرات في الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومع الهيئات الدولية المعنية، ومنظمة الشـرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، ومكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، لملاحقة مرتكبي جرائم المخدرات وفقاً للقانون، ويتم هذا التعاون بالتنسـيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والبرنامج الوطني لمكافحة المخدرات في وزارة الصحة، فضلاً عن تعزيز التعاون مع دول الجوار في مجال مكافحة المخدرات والسلائف الكيميائية عبر إيجاد آليات مباشـرة لتبادل المعلومات بين الجهات المختصـة في تلك الدول، كما حرص العراق على تعزيز تعاونه مع مختلف الدول في مواجهة جرائم الاتجار غير المشـروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسـلائف الكيميائية، من خلال دعم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وتنفيذ التوصـيات ذات الصـلة

بالجوانب الأمنية والصـــحية والقضـــائية بالتنســـيق بين وزارتي الداخلية والصـــحة، وبالتعاون مع المنظمات المتخصصة في مكافحة المخدرات[1]. واهم مهامها الرئيسية هي[2]:

1. مكافحة الجرائم التي يعاقب عليها هذا القانون وضبط مرتكبيها.

2. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من خلال التنسيق مع المكتب العربي لشؤون المخدرات، والهيئات الدولية والإقليمية المختصـــــة، ومنظمة الشـــرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، لملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار غير المشـــروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والســـلائف الكيميائية، وفق الضـــوابط القانونية وبالتنســـيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات.

3. ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بصورة غير قانونية.

4. توثيق البيانات المتعلقة بالمحكومين العراقيين والأجانب في جرائم الاتجار غير المشـــــروع بالمخدرات، ومتابعة نشاطاتهم للحد من تكرار ارتكاب الجرائم، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة للوقاية من ذلك.

5. مراقبة الجهات الحاصـلة على التراخيص لاسـتيراد أو تصـدير أو نقل أو تصـنيع أو حيازة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، للتأكد من التزامها بالضـــوابط القانونية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، وذلك بالتنسيق بين وزارة الصحة ونقابة الصيادلة.

6. متابعة الناقلين التجاريين لضـمان عدم اسـتغلال وسـائل النقل في ارتكاب الجرائم المعاقب عليها بموجب هذا القانون، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

7. تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية للتعرف على شـــبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

8. تنفيذ اتفاقيات التعاون القانوني والقضـــائي والأمني، بما في ذلك تســـليم المطلوبين من غير العراقيين المتهمين أو المحكومين في قضـايا المخدرات، وفق القوانين والاتفاقيات المعتمدة، وبالتنسيق مع وزارتي العدل والخارجية.

---

1 . وزارة الداخلية العراقية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، 2022/3/14، في: https://moi.gov.iq/?page=46 , (2025/2/15).

2. "صحيفة الوقائع العراقية"، مصدر سبق ذكره، ص7-8.

9. الإشــراف على مديريات شــرطة مكافحة المخدرات في الأقاليم والمحافظات، وتوجيهها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو سوء استخدامها، لضمان تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال.

الخاتمة:

أن السياسات الحكومية لمعالجة قضية المخدرات في العراق تمثل ركيزة أساسية في الجهود الرامية إلى حماية المجتمع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فقد أظهر البحث أن التقدم الذي تم تحقيقه حتى الآن جاء نتيجة لجهود تشريعية وأمنية وتوعوية متكاملة، اذ ساهمت هذه الجهود في تقليص حجم انتشار المخدرات وتقويض شبكات التهريب، رغم التحديات القائمة، من خلال الاستراتيجيات والسياسات المتبعة والتي تنقسم إلى محورين رئيسيين: الأول يتمثل في الجانب الوقائي الذي يشمل حملات التوعية والبرامج التعليمية داخل المدارس والمجتمعات المحلية، والثاني في الجانب العلاجي الذي يعتمد على إنشاء مراكز إعادة تأهيل متخصصة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمدمنين، ومن الضروري تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية، وعلاوة على ذلك، بيّن البحث أن النجاح في مكافحة هذه الظاهرة لا يعتمد فقط على تطبيق القوانين، بل يتطلب أيضاً تغييراً ثقافياً يعزز من الوعي المجتمعي بخطورة المخدرات، وتوفير بدائل اقتصادية واجتماعية للشباب لتقليل العوامل التي تساهم في الانجراف نحو التعاطي.

ويمكن من هنا إثبات فرضية البحث: ان السبب الرئيسي في دخول المخدرات الى العراق هو عدم الاستقرار الامني للبلد، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي لها دور في انتشارها وان السياسات الحكومية لها دور بارز في الحد من هذه الظاهرة وانها جزءاً من مسعى شامل لمكافحة المخدرات، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير للتطوير من خلال تحسين البنى التحتية، وزيادة الدعم المالي والفني، وتعزيز الاستجابة السريعة وتبني منهجية شاملة تجمع بين الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل ورسم استراتيجية نحو بناء مجتمع أكثر أماناً وصحة، مما يستدعي استمرار البحث وتطوير الخطط المستقبلية للتصدي لهذه التحديات الخطيرة.

الاستنتاجات:

عند دراسة السياسات الحكومية في العراق لمعالجة المخدرات، تم التوصل إلى عدة استنتاجات رئيسية تتعلق بفاعلية هذه السياسات، والتحديات التي تواجهها، وهي:

1. على الرغم من وجود قوانين مثل قانون مكافحة المخدرات رقم 50 لسنة 2017، إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه القوانين لا يزال يعاني من نقص في الموارد والرقابة الفعالة، فالعديد من التوصيات لم تترجم إلى خطوات ملموسة على الأرض.

2. التركيز على الحلول الأمنية أكثر من الوقائية فقد اعتمد السياسات الحكومية بشكل أساسي على الإجراءات الأمنية والعسكرية لضبط المخدرات، مثل مداهمة أوكار التهريب واعتقال المتورطين، و من الضروري وضع برامج وقائية كافية تستهدف معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات.

3. غياب استراتيجيات شاملة لإعادة التأهيل ولا تزال برامج إعادة تأهيل المدمنين محدودة، مما يجعل العديد من المتعاطين عرضة للعودة إلى المخدرات بعد الإفراج عنهم، وتفتقر الدولة إلى مراكز تأهيل متخصصة قادرة على معالجة الإدمان من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية.

5. الحاجة إلى تعاون إقليمي ودولي أقوى نظراً لكون العراق يقع على طرق تهريب دولية، فإن السياسات الحكومية يجب أن تعتمد على التعاون مع الدول المجاورة لمكافحة التدفق المستمر للمخدرات عبر الحدود، و أن هذا التعاون لا يزال محدوداً.

7. إصلاح القوانين والتشريعات الخاصة بالمخدرات لضمان التوازن بين العقوبات الرادعة، وبرامج إعادة التأهيل، ومعالجة المدمنين.

8. ضعف حملات التوعية المجتمعية وتحتاج السياسات الحكومية إلى برامج توعية قوية تستهدف الفئات المعرضة لخطر التعاطي، مثل الشباب والعاطلين عن العمل، والإعلام الرسمي لا يقوم بدور كافي في نشر الوعي حول مخاطر المخدرات وتأثيرها المدمر على المجتمع.

التوصيات:

هذه التوصـــيات تهدف إلى تعزيز جهود مكافحة المخدرات في العراق من خلال الجمع بين الحلول الأمنية، القانونية، الصحية، والاجتماعية، وتنفيذها يتطلب تعاوناً بين الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان استجابة شاملة ومستدامة لهذه المشكلة المتزايدة، وبناءً على تحليل السياسات الحكومية الحالية والتحديات التي تواجه مكافحة المخدرات، يمكن تقديم التوصيات وهي:

1. تعزيز التشريعات والقوانين لمكافحة ظاهرة المخدرات من خلال:

• تعديل القوانين بحيث تشمل عقوبات أكثر صرامة على تجار المخدرات وشبكات التهريب، مع التمييز بين المدمنين والتجار.

• التعاون القضـــائي الدولي مع الدول المجاورة والمنظمات الأمنية الدولية لضـــبط عمليات التهريب العابرة للحدود.

2. تطوير استراتيجيات الوقاية والتوعية من خلال:

• إطلاق حملات توعية وطنية حول مخاطر المخدرات تســتهدف الشــباب في المدارس والجامعات وأماكن العمل.

• إدراج التوعية بالمخدرات في المناهج الدراســية لتعريف الطلبة بالمخاطر الصـــحية والاجتماعية والبيئية والقانونية للإدمان.

• استخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في نشر رسائل توعوية فعالة للوصول إلى فئات المجتمع المختلفة.

3. تحسين خدمات العلاج وإعادة التأهيل:

• تطوير وبناء مراكز العلاج والتأهيل في مختلف المحافظات لتوفير الرعاية الصحية والنفسية للمدمنين.

• توفير برامج إعادة تأهيل اجتماعي واقتصـــادي لمســاعدة المتعافين على الاندماج في المجتمع من خلال فرص العمل والتدريب المهني.

4. تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي:

• تشديد الرقابة على الحدود باستخدام تقنيات حديثة متطورة لمنع تهريب المخدرات.

• زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة داخل العراق وبين الدول المجاورة لضبط شبكات التهريب.

• متابعة مصادر تمويل تجارة المخدرات لضرب البنية الاقتصادية للعصابات الإجرامية.

5. معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى الإدمان ومن خلال:

• خلق فرص عمل للشـباب وتقليل معدلات البطالة التي قد تدفع بعضـهم إلى تعاطي المخدرات أو الاتجار بها.

• تعزيز دور المؤسسات الدينية والثقافية في التوعية للابتعاد عن الادمان.

6. دعم البحث العلمي والدراسات حول ظاهرة المخدرات بـ:

• تمويل الأبحاث والدراسات التي تركز على أسباب انتشار المخدرات في العراق وكيفية الحد منها.

• إجراء دراسات مقارنة مع تجارب الدول الأخرى الناجحة في مكافحة المخدرات للاستفادة منها.

Conclusions:

When examining government policies in Iraq to address drug abuse, several key conclusions were reached regarding the effectiveness of these policies and the challenges they face. These are:

1. Despite the existence of laws, such as Anti-Narcotics Law No. 50 of 2017, the actual implementation of these laws still suffers from a lack of resources and effective oversight. Many recommendations have not been translated into concrete action on the ground.

2. The focus on security solutions rather than prevention. Government policies have relied primarily on security and military measures to control drugs, such as raiding smuggling dens and arresting those involved. It is essential to develop adequate prevention programs that address the social and economic causes that drive young people to drug abuse.

3. The absence of comprehensive rehabilitation strategies. Rehabilitation programs for addicts remain limited, leaving many users vulnerable to relapse after release. The country also lacks specialized rehabilitation centers capable of treating addiction from a health, psychological, and social perspective.

5. The need for stronger regional and international cooperation. Given that Iraq lies on international smuggling routes, government policies must rely on cooperation with neighboring countries to combat the ongoing flow of drugs across borders. However, this cooperation remains limited.

7. Reform drug laws and legislation to ensure a balance between deterrent penalties, rehabilitation programs, and treatment for addicts.

8. Weak community awareness campaigns. Government policies require strong awareness programs targeting groups at risk of drug use, such as youth and the unemployed. Official media does not play a sufficient role in spreading awareness about the dangers of drugs and their devastating impact on society.

المصادر:

قائمة المصادر العربية

اولاً. الكتب:

1. علي، حسين عبدالله. **ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني** (بغداد: مركز البحوث للدراسات والنشر، 2022).

ثانياً. الدوريات والدراسات:

1. رحيم, ورقاء محمد. "الاستراتيجيات الحكومية لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق", **مجلة اكليل للدراسات الانسانية**, العدد2 (بغداد :2024) .

2. رمضان، محمد سيف. "الجريمة الاقتصادية العابرة للحدود وتداعياتها على العراق: تجاره المخدرات انموذجا"، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، العدد الخاص (بغداد: 2024).

3. عبد، قادر احمد. "موقف المشرع العراقي من جريمة الاتجار بالمخدرات والمواد المؤثرة على العقل (دراسة مقارنة)"، **مجلة المنصور**، العدد الخاص (بغداد: 2012).

4. عبود، اسماعيل نعمة و محمد حسون عبيد. "اسباب واثار جريمة تعاطي المخدرات" ، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 4 (بابل: 2016).

5. عطية, جميل حامد. "ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق العوامل والتأثيرات"، **مجلة نسق**، العدد3 (بغداد:2024).

6. عطية، سميرة حسن. "دور المراكز البحثية في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات وتأثيرها على المجتمع العراقي (المراكز البحثية، المخدرات، تأثير، المجتمع العراقي)"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**, العدد 43 (بغداد: 2013).

7. علي، حمدي احمد عمر. "تعاطى وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج"، **مجلة كلية الاداب**، العدد55 (قنا:2022).

8. القيسي، تقى إياد خليل ابراهيم. " الاستراتيجية الوقائية لمكافحة المخدرات دراسة نظرية"، **مجلة الجامعة العراقية**، العدد 2(بغداد:2023).

9. هويدي، اسامة حسن و مرتضى قاسم حسن. " المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع: دراسة قانونية واجتماعية"، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، العدد الخاص (بغداد:2024).

ثالثاً. الوثائق الرسمية:

1. "صحيفة الوقائع العراقية"، وزارة العدل العراقية،2017.

رابعاً. المصادر الإلكترونية:

1. الحسيني، مسلم طاهر حسون. **مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي**، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2024/1/2، في: https://2u.pw/if1VH6Km،(2025/2/10).

2. وزارة الداخلية العراقية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، 2022/3/14، في: https://moi.gov.iq/?page=46, (2025/2/15).

3. الياسري، احمد جاسم وابراهيم جاسم الياسري. **التلوث البيئي في العراق بعد عام 2003: التحديات وسبل المعالجة**، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، 2021/8/8، في:https://2u.pw/iQVfrAn1، (2025/2/3).

List of foreign sources

Firstly. Journals:

1. Shrivastava, Pooja and Rajesh Kumar." Soil salinity: A serious environmental issue and plant growth promoting bacteria as one of the tools for its alleviation Soil salinity: A serious environmental issue and plant growth promoting bacteria as one of the tools for its alleviation", *Saudi Journal of Biological Sciences*, 9 December 2014.
2. Thomasius, Rainer and Kerstin Paschke and Nicolas Arnaud. " Substance-Use Disorders in Children and Adolescents", *German Center for Addiction Research in Childhood and Adolescence*, 2022.

Secondly. Electronic resources:

1. Branstetter, Steven A. and Sabina Low. Wyndol Furman, National Institutes of Health, "The Influence of Parents and Friends on Adolescent Substance Use: A Multidimensional Approach", 2011 April, in: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3132133/ , (28/2/2025).

Sources:

List of Arabic Sources

First: Books:

1. Ali, Hussein Abdullah. The Drug Phenomenon in Iraq Between International Agreements and National Law (Baghdad: Research Center for Studies and Publishing, 2022).

Second: Periodicals and Studies:

1. Rahim, Warqaa Muhammad. "Government Strategies to Combat the Drug Phenomenon in Iraq," Iklil Journal of Humanities Studies, Issue 2 (Baghdad: 2024).
2. Ramadan, Muhammad Saif. "Cross-border Economic Crime and Its Implications for Iraq: Drug Trafficking as a Model," Al-Riyada Journal of Finance and Business, Special Issue (Baghdad: 2024).
3. Abdul, Qader Ahmad. "The Position of the Iraqi Legislator on the Crime of Drug Trafficking and Psychotropic Substances (A Comparative Study)," Al-Mansour Journal, Special Issue (Baghdad: 2012).
4. Abboud, Ismail Nimah and Muhammad Hassoun Obaid. "Causes and Effects of the Crime of Drug Abuse," Journal of Humanities, Issue 4 (Babylon: 2016).
5. Attia, Jamil Hamid. "The Phenomenon of Drug Abuse in Iraq: Factors and Influences," Nasq Journal, Issue 3 (Baghdad: 2024).

6. Attia, Samira Hassan. "The Role of Research Centers in Reducing the Spread of Drugs and Their Impact on Iraqi Society (Research Centers, Drugs, Influence, Iraqi Society)," Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 43 (Baghdad: 2013).
7. Ali, Hamdi Ahmed Omar. "Drug Abuse and Addiction and Their Impact on Achieving Sustainable Development Goals and Programs: A Field Study on a Sample of Youth from Sohag Governorate," Journal of the College of Arts, Issue 55 (Qena: 2022).
8. Al-Qaisi, Taqi Iyad Khalil Ibrahim. "The Preventive Strategy for Combating Drugs: A Theoretical Study," Journal of the Iraqi University, Issue 2 (Baghdad: 2023).
9. Huwaidi, Osama Hassan, and Murtadha Qasim Hassan. "Drugs and Their Negative Effects on the Individual and Society: A Legal and Social Study," Al-Riyada Journal of Finance and Business, Special Issue (Baghdad: 2024).
Third. Official Documents:
1. "Iraqi Gazette," Iraqi Ministry of Justice, 2017.
Fourth. Electronic Resources:
1. Al-Husseini, Muslim Taher Hassoun. Confronting Drug and Psychotropic Substance Crimes in Iraqi Legislation, Center for Strategic Studies, January 2, 2024, at: https://2u.pw/if1VH6Km (February 10, 2025).
2. Iraqi Ministry of Interior, General Directorate of Narcotics and Psychotropic Substances, March 14, 2022, at: https://moi.gov.iq/?page=46 (February 15, 2025).
3. Al-Yasiri, Ahmed Jassim, and Ibrahim Jassim Al-Yasiri. Environmental Pollution in Iraq after 2003: Challenges and Ways to Address Them, Al-Huda Foundation for Strategic Studies, 8/8/2021, at: https://2u.pw/iQVfrAn1, (3/2/2025).